

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: مؤيدو Brexit ينتقدون السيناريو المظلم لاقتصاد بريطانيا
- تحليل اخباري: لماذا لم يعد لدى البنوك المركزية الكثير لفعله من أجل تفادي الركود القادم؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورنبت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

تقرير: الإنفاق العالمي على شراء الأدوية سيبلغ ١,٥ تريليون دولار في ٢٠٢١

رويترز

قال تقرير أصدرته شركة كوينتايلز آي.إم.إس القابضة إن الإنفاق العالمي على الأدوية التي لا تصرف إلا بوصفات طبية سيصل إلى ١,٥ تريليون دولار تقريبا بحلول عام ٢٠٢١ على الرغم من أن المعدل السنوي للنمو سيتناقص مقارنة بالأعوام القليلة الماضية.

ويستند هذا الرقم إلى أسعار الجملة. وستسهم الولايات المتحدة بما يصل إلى ٦٧٥ مليار دولار من ١,٥ تريليون دولار.

وقال تقرير التوقعات العالمية للأدوية حتى عام ٢٠٢١ الذي أعدته الشركة إن بعد حساب الخصومات والتخفيضات المتوقعة لشركات التأمين الصحي وغيرها من جهات السداد سيكون صافي الإنفاق تريليون دولار تقريبا في عام ٢٠٢١.

ومن المتوقع أن يتراوح معدل النمو السنوي للإنفاق على مدار الأعوام الخمسة المقبلة بين أربعة وسبعة بالمئة مدفوعا بأدوية أحدث لعلاج السرطان والسكري وأمراض المناعة الذاتية في الأسواق بالدول المتقدمة. وهذا بالمقارنة بمعدل نمو في الإنفاق تسعة بالمئة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كان مدعوما جزئيا بزيادة الطلب على الأدوية الجديدة لعلاج فيروس التهاب الكبد (سي) وقد استقر المعدل منذ ذلك الحين.

وقال موراي أيتكن المدير التنفيذي لمؤسسة كوينتايلز آي.إم.إس التي جمعت البيانات في مقابلة "بعد مستويات مرتفعة لم تكن متوقعة من النمو على مدى عامين نعود إلى مستوى أكثر توازنا واستدامة من التوسع نعتقد أن النظم الصحية وجهات السداد ستكون قادرة على التعامل معه". وتجمع المؤسسة بيانات عن الأدوية التي لا تصرف إلا بوصفة طبية بشكل دوري من أجل قطاع صناعة الأدوية.

ومن المتوقع أن يمثل الإنفاق في الولايات المتحدة -أكبر سوق بأعلى أسعار للأدوية بفارق كبير- أكثر من نصف النمو العالمي خلال الفترة المذكورة وبمعدل نمو سنوي بين ستة وتسعة بالمئة أو ما بين أربعة وسبعة بالمئة بعد حساب الخصومات والتخفيضات. ويقل هذا عن معدل نمو في الإنفاق ١٢ بالمئة في عام ٢٠١٥.

ويتوقع التقرير تباطؤا في زيادات أسعار الأدوية ذات العلامات التجارية الأمريكية وقد ينتج ذلك عن زيادة الضغوط السياسية. كما يتوقع زيادة أسعار مبيعات الجملة السنوية بما بين ٨ و ١١ بالمئة وزيادة صافي الأسعار بما بين اثنين وخمسة بالمئة. ويتوقع التقرير أيضا طرح ٤٥ دواء جديدا سنويا في المتوسط وهو ما سيكون معدلا قياسيا.

تأكيد نمو اقتصاد منطقة اليورو عند ٠,٣% خلال الربع الثالث

موقع أرقام

أكد مكتب الإحصاءات الأوروبية نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة ٠,٣% خلال الربع الثالث مدفوعاً بالنمو القوي في البرتغال واليونان، مشيراً إلى تعديل بيانات النمو على أساس سنوي بالرفع إلى ١,٧%.

وعلى أساس فصلي، نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٠,٣% وزيادة الصادرات بنسبة ٠,١% خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في ٣٠ سبتمبر/ أيلول.

وسجلت كل من اليونان والبرتغال نمواً بنسبة ٠,٨% وهو من بين أعلى المعدلات على أساس فصلي داخل الكتلة، وتسارعت وتيرة النمو في فرنسا إلى ٠,٢%، فيما تباطأ نمو الاقتصاد الألماني إلى ٠,٢% بينما سجل اقتصاد سلوفينيا أسرع وتيرة نمو داخل منطقة اليورو خلال الربع السابق، حيث نما بنسبة ١%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورنبت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

مسح: "أوبك" ترفع إنتاجها إلى مستوى قياسي فوق ٣٤ مليون برميل يوميا في نوفمبر

رويترز

أشار مسح أجرته رويترز إلى ارتفاع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول ٣٧٠ ألف برميل يوميا في نوفمبر تشرين الثاني بقيادة أنجولا وزيادات أقل في دول من بينها نيجيريا وليبيا وإيران والعراق.

وقررت "أوبك" خلال اجتماع في ٣٠ نوفمبر في فيينا خفض إنتاجها إلى ٣٢,٥٠ مليون برميل يوميا في أول اتفاق لتقليص المعروض منذ ٢٠٠٨.

لكن الاتفاق لن يدخل حيز التنفيذ قبل أول يناير مما يعني عدم وجود هدف سار لمستوى الإنتاج حاليا، بينما يعد مستوى امدادات "أوبك" في نوفمبر إذا ما تم استثناء اندونيسيا والجابون عند ٣٣,٢٣ مليون برميل وهو الأعلى منذ بدء مسح رويترز عام ١٩٩٧.

مسؤول أوروبي: يمكن الانتهاء من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد في ٢٠١٨

موقع أرقام

أفاد كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي في قضية خروج المملكة المتحدة من التكتل الموحد "ميشيل بارنيير" بأنه من السابق لأوانه مناقشة تفاصيل خطة الخروج، مشيراً إلى أنه لن تكون هناك مفاوضات دون إخطار .

وأضاف "بارنيير" في أول خطاب يلقيه في بروكسل في هذا الأمر أن المفاوضات سوف تستمر لفترة لن تقل عن ثمانية عشر شهراً مشيراً إلى أن بريطانيا عليها إخطار الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية مارس القادم.

وأوضح المفاوض الأوروبي أن المفاوضات يمكن أن تبدأ بعد الإخطار بعدة أسابيع لاحقة ومن المتوقع التوصل إلى اتفاق بخصوص المادة "٥٠" بحلول أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٨ .

زينيث أوبتميديا تتوقع وصول الإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى ٥٠ مليار دولار بحلول ٢٠١٩

(رويترز)

قالت وكالة زينيث أوبتميديا الإعلانية إن من المتوقع أن يعادل حجم الأموال التي تُنفق على الإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي مع عائدات إعلانات الصحف بحلول ٢٠٢٠.

وأدى التوسع السريع لمنصات التواصل الاجتماعي على الهواتف المحمولة بالإضافة إلى زيادة سرعة الدخول إلى الانترنت وزيادة تطور التكنولوجيا إلى تغيير كبير في الطريقة التي يحصل بها كثيرون على الأخبار .

وتوقعت زينيث أوبتميديا المملوكة لشركة بوبليسيس الفرنسية للدعاية أن يسهم الإنفاق العالمي على الإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي بعشرين في المئة من كل الإعلانات على الانترنت في ٢٠١٩ لتصل إلى ٥٠ مليار دولار وتصبح أقل بواحد في المئة من إعلانات الصحف. وتتوقع الوكالة أيضا أن تدرك وسائل التواصل الاجتماعي الصحف بشكل سهل بحلول ٢٠٢٠.

وقال جوناثان بارنارد رئيس التنبؤات بوكالة زينيث أوبتميديا إن "وسائل التواصل الاجتماعي والأشرطة المصورة على الانترنت تقود النمو المتواصل في الإنفاق العالمي على الإعلانات على الرغم من التهديدات السياسية للاقتصاد. وأدى التحول السريع في التوجهات الإعلانية في السنوات الأخيرة إلى اهتزاز صناعة الإعلام حيث نقلت شركات ميزانيتها الإعلانية من مصادر تقليدية مثل الصحف إلى مواقع الانترنت الموجودة على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورتت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

76. 1.76 تريليون دولار تدفقات الاستثمارات المباشرة ٢٠١٥

صحيفة البيان الإماراتية

ذكر تقرير آفاق وتوقعات الاستثمار العالمي ٢٠١٦-٢٠١٨ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» أن قيمة تدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة بلغت حوالي ١,٧٦ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٥، ساهمت الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٥٤,٦% من مجمل التدفقات العالمية، بينما بلغت نسبة مساهمة الاقتصادات النامية ٤٣,٤% في حين شكلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ما نسبته ٢%.

وأصدرت وزارة الاقتصاد قراءة تحليلية في التقرير، الذي أشار إلى أن تدفقات الاستثمار العالمية شهدت خلال عام ٢٠١٥ نمواً بنسبة ٣٨% مقارنة بعام ٢٠١٤، وذلك نتيجة نمو تدفقات الاستثمار للاقتصادات المتقدمة بنسبة ٨٣% والاقتصادات النامية بنسبة ٩% بينما تراجعت قيمة هذه التدفقات للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بما نسبته ٣٨%.

وتعتبر القراءة التي أعدها الخبير الاقتصادي في الوزارة يوسف ذياب وأشرف عليها الدكتور مطر آل علي مدير إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية أداة تحليلية فريدة ومتطورة تمكن مخرجاتها ونتائجها وتوصياتها صناع القرار حول العالم من وضع سياسات استباقية وهادفة لتشجيع وتسهيل الاستثمار عبر الحدود عبر خطة زمنية مدروسة.

ويتناول التقرير توقعات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لمدة ثلاث سنوات لمجموعة الاقتصادات المتقدمة والنامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما يستعرض آفاقاً تحليلية مفصلة للمناطق والتجمعات الجغرافية الإقليمية والتجمعات الضخمة مثل G20، أبيك، وبريكس.

كما يقدم رؤى حول القطاعات والصناعات المستقبلية الواعدة وأيضاً حول عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود مع تسليط الضوء على أهم الاقتصاديات الواعدة للاستثمار فيها والاقتصادات العليا ذات الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحليل على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات والعوامل التي تؤثر على الأعمال وأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.

وأشارت توقعات «الأونكتاد» بالتقرير إلى تراجع قيمة تدفقات الاستثمارات للاقتصادات المتقدمة خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ بنسبة تتراوح ما بين ١٠% إلى ١٤% بينما يتوقعون نموها بشكل إيجابي خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ بمتوسط نسبة تقدر بـ ٦% لترتفع توقعاتهم لهذه النسبة خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ إلى ٨%.

" إرنست ويونغ " : / ٩٢٤ / مليار دولار الأصول المصرفية الإسلامية العالمية

/ وام /

بلغت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية خلال العام الماضي ٩٢٤ مليار دولار منها ١٧,٢ في المائة لدولة الإمارات.

وأوضحت شركة إرنست ويونغ " EY " العالمية - العاملة في مجال التدقيق المالي والاستشارات الضريبية والمعاملات التجارية في تقريرها اليوم حول " المصرفية في الأسواق الناشئة " - أن قيمة أصول المصرفية التشاركية الإسلامية العالمية وصلت ٩٢٤ مليار دولار أميركي في العام الماضي استحوذت فيها دولة الإمارات على ما نسبته ١٧,٢ في المائة.

وبين تقرير إرنست ويونغ ، التي تتخذ مركز دبي المالي العالمي مقراً إقليمياً لها، أن حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المصرفية التشاركية ارتفعت لتصل ٧٢ في المائة مع انخفاض حجم الأصول المصرفية في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" خلال العام الماضي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورنبت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأوضحت أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وماليزيا تعد أكبر ثلاث أسواق للمصرفية التشاركية من حيث حجم الأصول إذ تستحوذ على ما نسبته ٣٤,٢ في المائة و ١٧,٢ في المائة و ١٣,٣ في المائة على التوالي من حصة السوق العالمية.

ولفت غوردون بيني رئيس الخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في " EY " في تعليق له على هذا التقرير اليوم إلى أن أكثر من ملياري فرد بالغ لا يزالون من دون حسابات مصرفية، كما أن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون مؤسسة صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة لديها احتياجات تمويلية معلقة وهناك طلب هائل على نظام مالي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويوجد أيضا ثروة ضخمة من الفرص التجارية التي توفرها الابتكارات التكنولوجية المالية للبنوك التشاركية خصوصا في الأسواق الناشئة.

وأوضح أن الابتكارات التكنولوجية المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بالقدرة على تعزيز الوصول إلى الأسواق ومستوى ربحية البنوك بشكل كبير يمكن للبنوك التشاركية تفعيل استراتيجيات جريئة لإدارة التمويل تتضمن تحليلات متقدمة للبيانات وأتمتة العمليات الروبوتية وتقنيات السحابية والذكاء الاصطناعي وتقنية التعاملات الرقمية "بلوك تشين".

التأثير على مصر:

تشير الأجواء الخاصة بأوضاع سوق النفط إلى أنه لن يكون من السهل تطبيق قرار تخفيض سقف الإنتاج الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا، في ضوء عدم وجود اتفاق ملزم للمنتجين خارج أوبك، بالإضافة إلى ظهور ضغوط هيكلية يعكسها ارتفاع حجم الإنتاج لأعضاء أوبك إلى مستويات قياسية غير مسبوقة مما يجعل خطط تخفيض حجم الإنتاج غير مؤثرة أمام الفائض المرتفع في بداية العام.

ويتزامن ذلك مع تراجع معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي مع تصاعد الدعوات بزيادة معدلات التنفيذ لبرنامج خروج بريطانيا من الاتحاد، الأمر الذي سيمثل مع نتائج استفتاء إيطاليا مؤخرا ضغوطا إضافية على أسواق المال الأوروبية أو بالتبعية على قدرتها لزيادة معدلات النمو على المدى القصير.

كذلك يتضح من الأخبار ظهور اتجاه عالمي لزيادة أسعار الدواء مما قد يساهم في زيادة الضغوط على تسعير الدواء في السوق المصري وزيادة التكلفة على المواطن وهو ما يستدعي تعديل الآليات المستخدمة حاليا مع الإسراع في تفعيل قانون التأمين الصحي الجديد بما يسمح بتوجيه دعم الدواء لمستحقيه.

نشير إلى أنه على الرغم من عدم ظهور تأثير المتغيرات الدولية الاقتصادية بصورتها الكاملة على الاقتصاد المصري حتى الآن، إلا أنه من الضروري التنبيه بأن هذا الوضع قد يشهد تغيرا كبيرا في ضوء ما تقوم به مصر حاليا من إصلاحات وما يتم من محاولات دؤوبة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورتت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: مؤيدو Brexit ينتقدون السيناريو المظلم لاقتصاد بريطانيا

العربية.نت

أثارت التوقعات الرسمية بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخلف عجزاً بقيمة ٥٩ مليار جنيه استرليني، انتقادات من مؤيدي Brexit، بينما أكد وزير المالية فيليب هاموند أن الأرقام لا تزال غير مؤكدة.

وقال الوزير السابق إيان دنكان سميث، إن توقعات مكتب مسؤولية الموازنة الحكومي المستقل ترسم "سيناريو مظلماً آخر" في أحدث تقرير لها، بحسب "فرانس برس".

وقال سميث لصحيفة "ديلي تلغراف" إن: "الأساس هو أن مكتب مسؤولية الموازنة أخطأ في كافة توقعاته حتى الآن حول العجز والنمو والوظائف، لقد أخطأوا في كل شيء تقريباً".

وأكد النائب المؤيد لـ Brexit جاكوب ريس -مؤيد بحزب رئيسة الوزراء تيريزا ماي المحافظ، في حديث لـ "بي بي سي"، إن "الخبراء والعرافين والمنجمين كلهم في الخانة نفسها".

وأعلن هاموند الأربعاء لدى عرض ميزانيته أن Brexit سيبطئ النمو الاقتصادي للمملكة المتحدة في السنة المقبلة، ويرغمها على استئانة مبالغ إضافية من 122 مليار جنيه استرليني على خمس سنوات.

وسيكون نصف هذه الديون نتيجة مباشرة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أما الباقي فعلى صلة برغبة الحكومة في تحفيز الاقتصاد ومساعدة الأسر بعد سنوات من التقشف.

وفي سلسلة مقابلات إعلامية أجراها، أكد هاموند أن هناك حالة من عدم اليقين حول الأرقام، كون المفاوضات حول كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم تبدأ بعد.

وقال إن "مكتب مسؤولية الموازنة يؤكد بوضوح شديد أن هناك درجة كبيرة من عدم اليقين المتعلق بالتقرير الذي أصدره، نظراً للظروف الراهنة".

وصرح في حديث لإذاعة "بي بي سي": "علينا النظر إلى توقعات التقرير وعلينا بالتأكد عدم تجاهل ذلك، ويجب أن ننظر إليه كأحد النتائج الممكنة التي علينا التخطيط لها".

وأظهرت الأرقام نمواً أفضل من المتوقع بنسبة ٢,١% هذا العام، مع توقع انخفاضه إلى ١,٤% في عام ٢٠١٧، ليعود إلى ٢,١% في عام ٢٠١٩.

واعتبر النائب المحافظ جون ريدود، أحد مؤيدي الانفصال، أن هذه الأرقام تثبت أنه لا يوجد أي ركود بعد الاستفتاء، خلافاً لتوقعات البعض.

وأشار إلى أن مكتب مسؤولية الموازنة "ربما لا يزال مخطئاً تماماً في ما يتعلق بعام ٢٠١٧"، متوقفاً أداءً اقتصادياً جيداً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وُجدت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

ورفضت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي التأكيد إن كانت ستسعى إلى احتفاظ بلادها بحرية التعامل مع السوق الأوروبية المشتركة أو الاتحاد الجمركي، في مفاوضات المغادرة التي تريد إطلاقها بنهاية مارس.

لكن تشديدها على إلغاء حرية تنقل الأفراد التي تشكل مبدأً جوهرياً للسوق الموحدة، أثار تكهنات بشأن انفصال بريطانيا التام عن الكتلة وحالة من عدم اليقين.

التأثير على مصر :

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما ترى العديد من المصادر لن يقف عند حدود أوروبا، ولكنه سيصل بلا أدنى شك إلى دول عديدة بالعالم من بينها مصر، والتي تتمتع بشراكات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، ولكن حتى الآن فإن هذا التأثير غير محسوبة عواقبه على الاقتصاد المصري، فهناك تساؤلات حول موقف صادرات الدول المختلفة - ومنها مصر - للاتحاد الأوروبي، ومدى التزام بريطانيا بالاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاتحاد ومن أهمها اتفاقية الشراكة الأوروبية.

لهذا هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدى إمكانية إحلالها أرخص نتيجة قرار الانفصال أو وجود فرص أكبر لتصدير سلع وخدمات مصرية مقابل سلع وخدمات إنجليزية كانت تحصل على ميزة تفضيلية نتيجة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

كما أن قرار الانفصال قد يؤدي إلى خروج استثمارات من بريطانيا للبحث عن ملاذات آمنة ومن ضمنها استثمارات خليجية، قد يكون متاحا لمصر في حالة إعداد خطة عاجلة اجتذاب جانبها منها مع التنويه إلى أن اتساع الفجوة التضخمية بين مصر وشركائها التجاريين الرئيسيين بالاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبالتالي، استمرار إيذاء الصادرات السلعية، لهذا يجب الإسراع في الإجراءات الاقتصادية على فترة زمنية مناسبة للتحسين من بيئة الاستثمار ككل بشكل ملحوظ.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعت قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورنبت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: لماذا لم يعد لدى البنوك المركزية الكثير لفعله من أجل تفادي الركود القادم؟

موقع أرقام

لا أحد يحب الاعتراف بالهزيمة، حيث لا يزال صانعي القرار يصرون على أن هناك المزيد مما يمكن القيام به من أجل إنعاش النمو الاقتصادي والتضخم، ولكن في الحقيقة الحكومات والبنوك المركزية حول العالم لم تعد تمتلك فعليا إلا عدد قليل من أدوات التأثير، وربما فقدت أي فرصة كانت لديها ذات مرة لتفادي دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود طويلة.

وبوضوح، لم يستجب الاقتصاد العالمي على النحو المأمول من سياسة أسعار الفائدة الصفرية والسالبة حاليا كما كان متوقعا، بل على العكس تستمر مجموعة من العوامل الاقتصادية في دفع الإنفاق الشخصي إلى التراجع، عوامل مثل ارتفاع الديون والبطالة ونقص فرص العمل، وحتى الأغنياء الذين استفادوا كثيرا من الفترة السابقة من ارتفاع أسعار الأصول، لا يمكنهم رفع حجم إنفاقهم عما هو عليه الآن.

وعلى الرغم من جبال الأموال الرخيصة التي توفرها البنوك المركزية، تباطأ الطلب العالمي وارتفع حجم الطاقة المفرطة في العديد من الصناعات، وهي الأمور التي أصبحت بدورها أحد أهم أسباب تراجع الاستثمارات.

وتضر أسعار الفائدة المنخفضة أو السالبة بتمويل وأرباح البنوك، وفي حال الاتجاه لمعدلات خفض أكثر من ذلك، فمن الممكن ذلك أن يؤدي ببساطة إلى قيام المودعين إلى تحويل أموالهم إلى مكان آخر أو حتى تحويلها إلى نقدية، ما لم تقيد الحكومات مثل هذه التدابير.

وفي الوقت نفسه تقيد أيضا السياسات النقدية غير التقليدية آليات السوق، فالبنك المركزي الياباني على سبيل المثال يمتلك الآن الكثير من السندات الحكومية وسندات الشركات وحتى الأسهم المؤثرة في الأسواق المالية، وهو ما يذكر بالمحاولة السوفيتية أثناء حكم "لينين" لبسط سيطرة الحكومة على "الصروح الشامخة" للاقتصاد.

والآن أصبحت حدود هذه السياسات واضحة بالنسبة للجميع، وتواجه الآن البنوك المركزية في أوروبا واليابان صعوبة في إيجاد الأوراق المالية المناسبة للشراء، ومن المرجح ألا تترك أي تخفيضات لأسعار الفائدة أو زيادة في برامج شراء الأصول تأثير كبير على الأسواق، أو حتى أسعار الأصول وقيم العملات.

الآن، أصبحت مصداقية صناع القرار في مأزق كبير، لأن أي سحب أو تخفيض للدعم من قبل البنوك المركزية قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في الاستثمارات القائمة وتراجع حاد في قيمة الأصول.

التقلبات الأخيرة في أسعار السندات والتي تسببت في خسارة بعض الأوراق المالية طويلة الأمد لحوالي ١٥% من قيمتها، أظهرت إلى أي مدى يمكن لسوء تقدير السياسات أن يؤدي إلى انهيار كبير.

وفقد صناع القرار أفضل فرصة لتجنب هذه المعضلة منذ سنوات، بعد وقت قصير من انهيار عام ٢٠٠٨، حيث كان ينبغي على السلطات حينها منع أنفسها عن النموذج الذي يعتمد على الاستثمار أو الاستهلاك المدفوع بالدين، وإعادة هيكلة الاستحقاقات المستقبلية غير المستدامة وغير الممولة، وكذلك محاولة معالجة الاختلالات العالمية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورنبت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

وبلاشك كانت هذه الإجراءات ستؤدي إلى انكماش حاد، وربما كانت لتدفع المجتمعات إلى إعادة التفكير حول مسألة "توزيع الثروة"، ولكن في الوقت نفسه، كانت ستضع الأساس لانتعاش أقوى وأكثر استدامة.

التأثير على مصر:

الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملات الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات، وكذلك ضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها وأيضاً اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة.

ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكله اقتصادية قد يمتد تنفيذها لعدة سنوات لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى. وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حالياً في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان.

يجب التأكيد على أن البنك المركزي المصري لن يعمل منفرداً بعيداً عن الحكومة التي لم تتدخل في وضع برنامج لجذب الاستثمارات في ظل انخفاض قيمة الجنيه المصري، والذي يعتبر بيئة جاذبة للاستثمار، فمع استمرار نقص موارد العملة بعد إنهيار السياحة وتراجع الصادرات وعدم قدرة الحكومة على طرح برامج استثمارية لجذب مشروعات تدر بالعملة مرة أخرى، سينفذ الاحتياطي الدولارى بالبنوك، خاصة أن مصر دولة مستهلكة أكثر من وجود صناعات تغني عن الاستيراد.

نعيد التأكيد على أن إجراءات البنك المركزي لن تكفي وحدها لمعالجة الأزمة الاقتصادية ولا بد من وجود سياسة مالية واستثمارية رشيدة ومحفزة لمساعدة المتضررين من محدودية الدخل، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح اختلال هيكل ميزان المدفوعات الناجم عن خلل الميزان التجاري، وإعادة النظر في سياسة التصدير وتنافسية الصادرات المصرية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورنبت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات الجمعة، بعد أن أظهرت بيانات رسمية ارتفاع أسعار المستهلكين الصينيين - المقياس الرئيسي للتضخم - خلال شهر نوفمبر.

وأشارت بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية في الصين الصادرة الجمعة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٢,٣% على أساس سنوي في نوفمبر، وبنسبة ٠,١% على أساس شهري.

ومن جانبه عزا "شنگ قوه تشينغ" أحد المحللين بالمكتب النمو القوي الذي شهده معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، وعلى أساس سنوي ارتفعت أسعار الخضراوات بنسبة ١٥,٨% مقارنة مع زيادة قدرها ١٣% خلال أكتوبر.

وفي سياق آخر أشارت بعض التقارير إلى أن السلطات الصينية خفضت حجم المبالغ النقدية التي يمكن سحبها من خلال أجهزة الصراف الآلي الموجودة في كازينوهات القمار في ماكاو.

وتأتي هذه الإجراءات ضمن سعي بكين إلى تضيق الخناق على الفساد، وشعورها كذلك بالقلق على تدفقات رأس المال الخارجة والتي أضعفت العملة المحلية أمام الدولار.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "شنگهاي" المركب بنسبة ٠,٥٤% إلى ٣٢٣٢ نقطة.

وارتفعت الأسهم اليابانية في ختام التداولات الجمعة، بدعم من ارتفاع الأسواق الأمريكية وضعف الين الياباني.

وفي أثناء الجلسة لأمس مؤشر "نيكي" الياباني مستوى ١٩٠٠٠ نقطة للمرة الأولى منذ عام، حيث رأى المستثمرون أن ضعف الين والسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة من شأنها دعم كبار المصدرين في اليابان.

ومن جانبه قال "إيجي كينوشي" كبير المحللين الفنيين لدى شركة "دايوا" للأوراق المالية أن قوة السوق في الولايات المتحدة تعطي دفعة قوية للأسهم اليابانية.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ١,٢% إلى ١٨٩٩٦ نقطة، وهو أعلى مستوى إغلاق منذ ديسمبر، بينما صعد مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,٨% إلى ١٥٢٥ نقطة.

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومةً بقطاعي النقل والطاقة بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، وحققت المؤشرات الرئيسية مستويات إغلاق قياسية جديدة كما سجلت مكاسب أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة ٠,٧% أو ١٤٢ نقطة إلى ١٩٧٥٧ نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ ٢٧ نقطة) إلى ٥٤٤٤,٥ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ ١٣,٣ نقطة) إلى ٢٢٥٩,٥ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة ٣,١%، كما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً بنسبة ٣,١% هي الأكبر في خمسة أسابيع، بينما سجل "نازداك" مكاسب بنسبة ٣,٦%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجاري للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وُجدت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.

وفي أوروبا، ارتفع "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بنسبة ٠,٩% أو ٣,٤ نقطة إلى ٣٥٥,٤ نقطة، وحقق المؤشر مكاسب أسبوعية بنسبة ٤,٧% هي الأكبر منذ يناير عام ٢٠١٥.

وارتفع مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (+ ٢٢,٦ نقطة) إلى ٦٩٥٤ نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ ٢٨,٥ نقطة) إلى ٤٧٤٦ نقطة، في حين ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ ٢٤ نقطة) إلى ١١٢٠٣,٦ نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير عند التسوية بنسبة ٠,٩% أو ١٠,٥٠ دولار إلى ١١٦١,٩٠ دولار للأوقية، وهو أدنى إغلاق منذ بداية فبراير الماضي، وسجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية بنسبة ١,١%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة ١,٣% أو ٦٦ سنتاً وأغلق عند 51.50 دولار للبرميل ولكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة ٠,٤%، بينما ارتفع خام "برنت" بنسبة ٠,٨% أو ٤٤ سنتاً مغلقاً عند ٥٤,٣٣ دولار للبرميل، وسجل خسائر أسبوعية بحوالي ٠,٢%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر "ميتشيجان/رويترز" لثقة المستهلك الأمريكي بنسبة ٤,٥% إلى ٩٨ في الشهر الجاري، بينما أشارت توقعات المحللين إلى ارتفاع المؤشر نحو المستوى ٩٥.

التأثير على مصر:

شهدت أسواق المال العالمية خلال تداولات الأسبوع نشاطا استثنائيا لم تشهده منذ أعوام حيث ارتفعت أغلب البورصات بصورة كبيرة وسجلت البورصات الأمريكية أعلى ارتفاعات لها منذ سنوات الجمعة مدعومة بقطاعي النقل والطاقة بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، وحققت المؤشرات الرئيسية مستويات إغلاق قياسية جديدة .

تشير المؤشرات الأولية إلى أن الأسواق العالمية قد تشهد استفادة من تراجع البنوك المركزية العالمية عن اتخاذ خطوات جديدة لتغيير سياساتها وسط ترقب لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخصوص أسعار الفائدة، فوفقا لتقارير دولية فإنه للمرة الأولى منذ فترة طويلة، لن تتجه توقعات أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخصوص المسار المستقبلي للأسعار ناحية الأسفل بشكل ملحوظ، بل بدلا من ذلك، ستبقى دون تغيير على نطاق واسع، في حين ستتطلع الأسواق إلى مزيد من الرفع مع مرور الوقت.

وخلافا للاتجاه العالمي منيت البورصة المصرية، خلال تعاملات الأسبوع الأول من ديسمبر الجاري بخسائر بلغت نحو ٨ مليارات جنيه، ليبلغ رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة نحو ٥٦٣,٥ مليار جنيه، مقابل ٥٧١,٥ مليار جنيه في الأسبوع السابق عليه، بنسبة انخفاض بلغت ١,٤ في المائة وشهد المؤشر الرئيسي "إيجي إكس ٣٠" تراجعا بنحو ٢,١٧ في المائة، ليبلغ مستوى ١١٢٩٨ نقطة، كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للانخفاض، حيث سجل مؤشر "إيجي إكس ٧٠" للأسهم الصغيرة والمتوسطة تراجعا بنحو ٣,٠٧ في المائة ليغلق عند مستوى ٤٤٩ نقطة، فيما انخفض مؤشر "إيجي إكس ١٠٠" الأوسع نطاقا بنحو ٢,٥١ في المائة ليصل إلى مستوى ١٠٦١ نقطة. وفيما يتعلق بمؤشر "إيجي إكس ٢٠" متعدد الأوزان فقد سجل انخفاضا بنحو ٢,٨١ في المائة ليبلغ مستوى ١٠٩٧٧ نقطة.

نرى ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها وذلك باتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد ورتت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصانفة وغير مقصودة.